المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

# تقرير
# لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

## حول

# دراسة حصيلة تنفيذ ميزانية سنة 2024
# والإطار العام لإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2025
# والبرمجة الميزانياتية للثلاث سنوات 2025-2027

**دورة أبريل 2024**

**السنة التشريعية: 2023 – 2024**

**الولاية التشريعية: 2021 –2027**

عقدت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين اجتماعا مشتركا مع لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب يوم الخميس25 يوليوز 2024 على الساعة الثالثة بعد الزوال ، خصص للاستماع إلى عرض حول تنفيذ ميزانية سنة 2024، والإطار العام لأعداد مشروع قانون المالية لسنة 2025 والبرمجة الميزانياتية للثلاث سنوات 2025 - 2027 ، وذلك طبقا لأحكام المادة 47 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية ومقتضيات المادة 236 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، وذلك بحضور السيد النعم ميارة رئيس مجلس المستشارين، والسيد عبد اللطيف الأنصاري نائب رئيس لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين، والسيد لحسن السعدي رئيس لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب ، والسيدة نادية فتاح وزيرة الاقتصاد والمالية ، والسيد فوزي لقجع الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية.

في بداية عرضها، أفادت السيدة الوزيرة أن تنفيذ قانون المالية لسنة 2024 وإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2025 وكذا البرمجة الميزانياتية للثلاث سنوات 2025-2027 يتم في سياق دولي يتسم باستمرار حالة عدم اليقين في ظل استقرار نسبي للنمو العالمي وتراجع التضخم دون بلوغ المستويات المنشودة من طرف البنوك المركزية، فضلا عن انعكاسات تأخر التساقطات المطرية وانعكاسها على الإنتاج الفلاحي الوطني.

وأضافت أنه أمام هذا السياق المعقد، أبانت المالية العمومية عن درجة عالية من الصمود والاستدامة، بفضل السياسات القطاعية والإصلاحات الهيكلية التي انخرطت فيها بلادنا ، في سياق يتسم بتحسن نسبي للاقتصاد العالمي خاصة بمنطقة الأورو، وعلى المستوى الوطني، باستمرار دينامية الأنشطة غير الفلاحية مع تراجع ملموس للتضخم.

كما أوضحت أن تنفيذ قانون المالية لسنة 2024 يتم في ظل الرهانات المرتبطة بضرورة مواصلة توطيد التوازنات الماكرو اقتصادية، وذلك بالرغم من المجهود الميزانياتي من أجل تنزيل الأوراش التنموية، وفي مقدمتها بناء الدولة الاجتماعية (تعميم الحماية الاجتماعية، الدعم المباشر، دعم السكن، الحوار الاجتماعي)، وتعزيز الاستثمار خاصة في البنيات التحتية، وكذا الإجراءات الاستعجالية المتخذة لدعم القدرة الشرائية.

هذا، وتناول العرض الذي قدمته السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية، المحاور الثلاثة التالية:

1- السياق الدولي والوطني: ذكرت من خلاله بظهور بوادر تعافي النمو خاصة في منطقة الأورو، والشريك الرئيسي لبلادنا، وكذا استمرار تراجع أسعار المواد الأولية باستثناء النفط، مشيرة إلى المخاطر المحيطة بالتوقعات والمتعلقة أساسا بتغيرات الأسعار في ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية وتباطؤ النمو الاقتصادي للصين واضطراب الاستقرار المالي نتيجة للسياسات الرامية لكبح التضخم والانقسامات الجيو اقتصادية التي تعيق التعاون متعدد الأطراف، مستحضرة كذلك التطورات الإيجابية للمبادلات الخارجية لبلدنا، والتي عززت من مناعة ميزان الأداءات، بفضل دينامية صادرات المهن العالمية للمغرب وتحويلات المغاربة بالخارج، وكذا انتعاش مداخيل السياحة والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

2 - تقدم تنفيذ قانون المالية إلى غاية متم يونيو 2024: ذكرت من خلاله السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية بتطور مسار المالية العمومية خلال السنوات الأخيرة من خلال الأداء الجيد للمداخيل، لاسيما الجبائية بفضل الأثر الإيجابي لتدابير الاصلاح الضريبي، مما مكن من فتح اعتمادات إضافية لتغطية النفقات المستعجلة

المستجدة المرتبطة بالخصوص بأجرأة الحوار الاجتماعي ودعم مؤسسات ومقاولات عمومية.

3- البرمجة الميزانياتية الإجمالية للثلاث سنوات 2025-2027: أفادت السيدة الوزيرة أن الحكومة تواصل انخراطها في استكمال مسار تنزيل الأوراش الكبرى والالتزام بالتعهدات الواردة في البرنامج الحكومي تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية وتماشيا مع توصيات النموذج التنموي الجديد من أبرزها :

- مواصلة إرساء ركائز الدولة الاجتماعية؛
- مواصلة الأوراش الكبرى للبنية التحتية والإستراتيجيات القطاعية، وتشجيع استثمارات القطاع الخاص؛
- الحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية .